فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد ٢٣٧، اكتوبر ٢٠٠٢، رجب/شعبان ١٤٢٣ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

مشروع المعارضة مستمر بعد المقاطعة لاعادة العمل بالدستور الشرعي

بعد قرار الجمعيات السياسية الرئيسية في البلاد مقاطعة الانتخابات المزمع عقدها هذا الشهر، تبدوالساحة السياسية اكثر اضطرابا، ويبدو مشروع الملك عرضة للتحدي الحقيقي في الشهور والسنوات القادمة. اما المعارضة فقد استرجعت شيئا من قوتها التي فقدتها خلال «عام التخدير» واصبحت قادرة على اتخاذ قرار مشترك حول اكثر القضايا حساسية، برغم محاولات الحكم وضع العراقيل والعقبات في طريقها. وتطرح هنا تساؤلات عن مستقبل مشاريع الملك المتعددة التي شملت الغاء دستور البلاد وتغيير التركيبة السكانية والسعي لتفتيت صفوف المعارضة. الامر المؤكد ان قرار كل من جمعية الوفاق الوطني الاسلامية وجمعية العمل الاسلامي وجمعية المنبر الوطني الديمقراطي وجمعية التجمع القومي الديمقراطي، ستكون له آثاره ليس على الانتخابات المزمعة فحسب بل على مستقبل الوضع السياسي في البلاد كله. ومن اولى آثار هذا القرار انكفاء المواطنين عن الترشح لهذه الانتخابات، وقرارهم بعدم التصويت في ٢٤ من هذا الشهر.

السبب المباشر لهذه المقاطعة يتمثل بالغاء دستور البلاد وفرض دستور غير شرعي، وسلب صلاحيات المجلس المنتخب واعطاء مجلس الشورى المعيّن صلاحية المشاركة في التشريع، بالاضافة الى تركيز صلاحيات كبيرة في يدي الملك والسلطة التنفيذية. وهناك اسباب غير مباشرة اقنعت قطاعات واسعة من المواطنين بضرورة التوقف عن مسايرة المشروع الرسمي نظرا لما في ذلك المشروع من مخاطر على مستقبل البلاد وتركيبتها السكانية وتوازناتها السياسية. من هذه الاسباب قرار الملك تغيير التركيبة السكانية في البلاد ومنح الجنسية البحرينية لبقية مواطني دول الخليج، والسعي المتواصل لضرب المعارضة بأساليب الخداع والتدجين، وفرض نظام المكرمات على البلاد بدلا من اقامة حكم القانون، وتكريس سلطة عناصر التعذيب وترقيتهم بدلا من معاقبتهم، وتجاهل حقوق ضحايا التعذيب، وعدم الاهتمام بقضايا المواطنين المعيشية سواء في مجال توفير الوظائف ام تطوير المناطق السكانية وتوفير السكن. هذه العوامل مجتمعة اصبحت مفهومة لدى المواطنين، وأخطرها تغيير التركيبة السكانية للبلاد من خلال تجنيس الاجانب باعداد هائلة. وبالتالي فان المقاطعة لا تقتصر على الانفكاء عن المشاركة في انتخابات اكتوبر، بل تشكل برنامج عمل واسع يتصل بقضايا كثيرة ستكون محل اهتمام قطاعات المعارضة في الداخل والخارج.

كان الشيخ حمد يأمل بان يحقق اهدافه المذكورة بعيدا عن الانظار، وذلك بالتظاهر بالاصلاح واغداق المكرمات وتوزيع الابتسامات ومقابلة بعض الرموز السياسية والدينية، على ام ان توفر تلك الاساليب له فرصة كافية لتمرير بقية نقاط المشروع. ولكن يقظة المواطنين ورموزهم كشفت بعد المخطط، فأصبح حديث الشارع بشكل يومي، واصبح الهلع يسود الجميع من المستقبل الاسود الذي سوف يهيمن على البلاد اذا نجح الملك في تمرير مشروعه الخطير. ويشير البعض الى ان الشيخ حمد قام بما لم يقم به احد من اسلافه، خصوصا بالغائه الدستور وتغييره التركيبة السكانية. وكان يأمل ان تساعده الظروف الاقليمية والدولية في تمرير ذلك المشروع، فتحالف بشكل اوثق مع الولايات المتحدة الامريكية التي اعلنت العام الماضي عن منح البحرين سمة «الحليف الخاص» من خارج حلف الناتو، في مقابل فتح القواعد العسكرية للقوات الامريكية. واعتقد البعض ان حوادث ١١ سبتمبر العام الماضي سوف تصب لصالح الانظمة المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية حتى لو كانت استبدادية وقمعية. وساد الشعور برهة بعدم جدوى معارضة هذه الانظمة، لكن الواقع اليوم يختلف كثيرا عن هذه الصورة. صحيح ان الولايات المتحدة حليفة للحكومة البحرينية، لكنها تشعر ايضا بان من بين الاسباب التي تؤدي الى التوتر السياسي وتشجع الجنوح نحو العنف والارهاب غياب الممارسة الديمقراطية، وانه ليس من غرائب الصدف ان يكون اغلب من تزعم الولايات المتحدة انهم ارتكبوا هجمات ١١ سبتمبر هم مواطنون سعوديون، وبالتالي لا يصعب عليها الربط بين غياب الانفتاح السياسي والديمقراطية من جهة وتنامي ظواهر التطرف والعنف من جهة اخرى. واصبح من بين اولويات النظام الدولي تشجيع التحول نحو الممارسة الديمقراطية في دول العالم الثالث خصوصا الشرق الاوسط. وبالتالي فان مطالبة شعب البحرين بممارسة ديمقراطية في بلده ليست خارج اطار ما هو مسموح به دوليا، بل يقع في صلبه.

على هذا الاساس يتوقع ان تتحرك المعارضة البحرينية مجددا لمواجهة الاستبداد المقنن الذي فرض على البلاد بقوة الحكم بوسائلها السلمية المتحضرة. وقد بدأت فعلا في ترتيب اوراقها وطرح اولوياتها خصوصا في مجال التثقيف الشعبي في الداخل والتواصل مع الجهات الحقوقية والسياسية في الخارج. وكانت حكومة البحرين في السابق عرضة للانتقادات الدولية المتلاحقة، اذ صدرت ضدها قرارات شديدة من اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة والبرلمان الاوروبي وعدد من المنظمات الحقوقية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج وغيرهما.

وحاولت الحكومة في العامين الماضيين لتحييد تلك المنظمات باطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، وكل ذلك نتيجة النضال المتواصل من ابنا ءالبحرين. اما وقد انقلب الملك على الشعب بالغائه الدستور الشرعي، فقد اصبح الوضع مهيّأ من جديد للتعاطي مع المستجدات بروح المسؤولية التي تقتضي كشف المخطط الرهيب الذي يرفض الحكم التوقف عن تنفيذه خصوصا في مجال التجنيس والاختراقات الدستورية.

الحكومة تدرك جيدا هشاشة موقفها السياسي، وبدلا من السعي لاصلاح الخلل واصلت النمط القديم في ممارساتها مثل محاولة شراء ضمائر السياسيين الاجانب للحصول على تصريحات تدعم مشاريعها السياسية، وقد استقدمت في الاسابيع الاخيرة عددا من البرلمانيين البريطانيين ووفرت لهم معلومات خاطئة وحصرت اتصالاتهم بمن تريد، على امل ان يصدر اولئك تصريحات ايجابية تجاهها. كما سعت لاستمالة المواطنين للترشح للانتخابات بعد ان قدّمت اغراءات مالية كبيرة، كالرواتب العالية وضمان رواتب التقاعد حتى لو لم يفز الاعضاء في الانتخابات المقبلة، بالاضافة الى توفير المكاتب واعمال السكرتارية. وتأمل الحكومة الانضمام الى الاتحاد البرلماني الدولي الذي طردت منه بعد تعليق العمل بالدستور وحل البرلمان في ١٩٧٥. وقبل ستة اعوام حاولت الانضمام مرة اخرى ولكن طلبها قوبل بالرفض. وتسعى الآن بشكل جدّي لاستعادة عضويتها في الاتحاد. وتنطلق في سياساتها الدعائيه هذه بهدف اقناع الدول والمنظمات الاجنبية بانها اصبحت دولة ديمقراطية «تضاهي اعرق الممالك الدستورية في العالم». واصبح على المعارضة الآن التحرك لاستعادة المواقع التي انحسرت عنها خلال «عام التخدير» وكشف زيف المشروع السياسي الذي يعتبر في بعض بنوده نوعا من الابادة الثقافية لشعب البحرين.

ان مقاطعة انتخابات اكتوبر خطوة اولى على طريق النضال السياسي المطلوب للفترة المقبلة. وهي خطوة فرضتها تلاعبات السلطة واستغباؤها الجماهير وشعورها بالقدرة على تمرير ما تريد من مشاريع تهدف لطمس هوية الشعب ومصادرة حقوقه. ولكن شعب البحرين الذي ضحى بالغالي والنفيس من اجل استرداد كرامته وضمان حقوقه قادر على الاستمرار في طريق النضال استكمالا لما بدأه الآباء والاجداد. انه ماض على الدرب يرجو النصر من الله ويطلب

بيان تاريخي للجمعيات الرئيسية بالمقاطعة

اصدرت اربع جمعيات سياسية رئيسية البيان التالي في ٣ سبتمبر الماضي لاعلان موقفها من انتخابات اكتوبر:

لقد استبشرت الجمعيات السياسية خيراً، ودعم رموزها وأعضاؤها التوجهات الإصلاحية والانفتاحية بدعوة المواطنين للتصويت على ميثاق العمل الوطني، بل واستمر تفاعلها مع الحكم رغم صدور دستور ٢٠٠٢ بإرادة ملكية، دون إقرار نصوصه من نواب الشعب المنتخبين، وعملت الجمعيات الأربع على التحاور وإيصال مرئياتها إلى صاحب العظمة، والمسؤولين بشأن العديد من المراسيم بقوانين، وشاركت في الانتخابات البلدية، رغم ملاحظاتها على مرسوم بقانون البلديات، ومرسوم بقانون الانتخابات الخاص بها وتوزيع الدوائر الانتخابية، من أجل تعزيز الثقة وإقناع المواطنين بتجاوز الإحباط، إلا أن المسؤولين لم يبدوا أي تجاوب مع محاولات الجمعيات لخلق حوار بشأن العديد من المسائل وتجاوز العديد من الإشكاليات الهامة، وعلى رأسها الإشكالية الدستورية التي كانت محور اهتمامات الجمعيات وخطاباتها إلى صاحب العظمة، والتي كان آخرها الخطاب الذي ضمنته اقتراحها القاضي بتحديد فترة زمنية مدتها ستة شهور يتولى خلالها المجلس المنتخب مناقشة وإقرار دستور ٢٠٠٢، كما تضمن طلبنا بإلغاء النص الخاص في المرسوم بقانون مجلسي الشورى والنواب والقاضي بمنع الجمعيات من المشاركة في الحملة الانتخابية وتأكيد حقه!

ا في تقديم البرامج ودعم مرشحيها والإقرار بحق الجمعيات السياسية في العمل السياسي إيماناً بالتعددية كأساس لبناء النظام الديمقراطي.

ولمعالجة مستجدات الوضع الدستوري والسياسي في البلاد، منذ إصدار دستور ٢٠٠٢، وما تلاه من مراسيم بقوانين حتى تاريخه، فقد عقدت الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان العديد من الاجتماعات واللقاءات مع أعضائها وتداولت الأمر فيما بينها ومع العديد من الشخصيات القانونية والوطنية والإسلامية، وتدارست معهم الآثار المترتبة على المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة المقرر إجراؤها في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٢، وانعكاسها وأثرها على شكل المجلس الجديد وطبيعته وصلاحياته، وعلى جوهر الحقوق الدستورية المقررة في دستور ١٩٧٣، ومدى فعالية المجلس المنتخب في التشريع، والرقابة على أعمال الحكومة، وقابلية نصوص دستور المملكة للتطوير والتحديث، من خلال المشاركة والاستفادة من المساحة التي يسمح بها دستور ٢٠٠٢ لتعديله، أو تعديل المراسيم بقوانين الصادرة قبل اجتماعات المجلس النيابي، من أجل متابعة السير نحو المملكة الدستورية التي يترسخ فيها احترام مبدأ سيادة القانون.

إلا أن الجمعيات السياسية لم تلق أي تجاوب مع مطالبها المشروعة والمذكورة أعلاه، ونظراً لانتقاص نصوص دستور ٢٠٠٢ للعديد من الحقوق المقررة في دستور ١٩٧٣، بل ومخالفتها لبعض مبادئ ميثاق العمل الوطني ونصوصه، فضلاً عن أن الدستور الجديد قد ألغى وحذف الكثير من الأحكام الجوهرية المقررة بموجب الدستور النافذ وقت التصويت على الميثاق، وخالف المبادىء والتوافق العام الذي نتج عنه ميثاق العمل الوطني، الذي نص على حصر التعديل في مسألتين هما مسمى الدولة وإنشاء مجلس معين للاستعانة بآراء أعضائه فيما تتطلبه الشورى من علم وتجربة، مع وجود مجلس منتخب يتولى المهام التشريعية، حيث جاء الدستور الجديد بمجلس معين مساوٍ في العدد للمجلس المنتخب يشارك معه في تولي مهام التشريع مناصفة مما أدى إلى الانتقاص من سلطة الشعب في التشريع والرقابة وأدى إلى إفراغ نظامنا الدستوري من أهم مبادئه الديمقراطية وهو أن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات جميعاً، ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

وبناءً على ما تقدم فإن الجمعيات الموقعة على هذا البيان اتخذت قرارها بعدم المشاركة في الانتخابات النيابية في ظل تلك الإشكالية الدستورية لتمنع تفسير المشاركة على أنها إقرار من جانبها بالأحكام الدستورية التي لا أساس لها في الميثاق أو تفسيرها بأنها موافقة على ما تم سلبه من حقوق شعبية أصيلة، وما تلاها من قوانين حدت من مساحة العمل الديمقراطي.

ورغم قرار الجمعيات الموقعة على هذا البيان بعدم المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة فأنها تؤكد على ما يلي -:

أولاً: التمسك بالنظام السياسي القائم وتعاونها معه، والعمل الدؤوب على تعزيز الوحدة الوطنية.

ثانياً: التمسك بميثاق العمل الوطني وما تضمنه من مبادئ ونصوص كإطار عام لتطوير وزيادة الحقوق المقررة بدستور ١٩٧٣، ودعم مسيرة الإصلاح في البلاد بقيادة صاحب العظمة، وتأييد التحول إلى مملكة دستورية، والحفاظ على أجواء الانفتاح السياسي العام في البلاد، والمساهمة الايجابية في كل ما يخدم الوطن والمواطن.

ثالثاً: التحفظ على آلية ومضمون التعديلات التي أدخلت على دستور ١٩٧٣ والتأكيد على حق الشعب والجمعيات السياسية في مطالبتها إعادة النظر في هذه التعديلات عبر الحوار مع المسؤولين وبالأساليب السلمية والديمقراطية والقانونية.

رابعاً: المطالبة بإلغاء القوانين غير الدستورية وغير العادلة التي كرست التمييز وعدم المساواة بين المواطنين، وذلك بالحوار بين قوى الشعب والحكم، وصولاً إلى زيادة التلاحم بين القيادة والشعب، وحث الخطى نحو تعزيز مفهوم المملكة الدستورية المتقدمة أسوة بالديمقراطيات العريقة.

خامساً: التأكيد على حق المواطن في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كحقوق ديمقراطية أصيلة، ومن بينها الحق في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات وفقاً لإرادة حرة بعيدة عن الإكراه من أي نوع ومن أية جهة كانت، دون الإخلال بسائر الحقوق والواجبات المترتبة عليه.

سادساً: الدعوة لنبذ أي شكل من أشكال العنف، أو العنف المضاد، وإدارة الاختلاف في وجهات النظر بأسلوب حضاري وسلمي بعيداً عن المهاترات والاتهامات المتبادلة، بما يضمن وحدة وطنية وطيدة ويصون الاستقرار والسلم الاجتماعي والتنمية الشاملة التي نحرص عليها جميعاً.

وفي ضوء كل ذلك فإن الجمعيات الموقعة على هذا البيان إذ تعرب عن أسفها لعدم المشاركة في الانتخابات النيابية، تؤكد استعدادها لمراجعة موقفها إذا ما تمت الاستجابة للمطالب الشعبية المشروعة.

٣ سبتمبر ٢٠٠٢
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية
جمعية العمل الوطني الديمقراطي

جمعية اخرى تقاطع

انطلاقا من روح ميثاق العمل الوطني لمملكة البحرين الغالية والذى هو القاعد ة الأساسية التى تنطلق منهاالإرادة الشعبيية فى توجيه العمل السياسي والذى نص على :

١ – مبدأ الفصل بين السلطات.
٢ – وسيادة القانون واستقلال القضاء.
٣ – حق الشعب فى المشاركة فى الشئون العامة.

وحيث أن السلطة التشريعية المتمثلة فى البرلمان قد أخل باختصاصاتها نتيجة للتعديلات المؤخرة على الدستور اخلالاً واضحاً يحجب قدرتها عن الممارسة الحرة لعملية التشريع من ناحيتين, فى السقف بوضع صوت الترجيح فى يد المجلس المعين وفى الأدوات بمنعها من تقديم مشاريع القوانين إلا عن طريق الحكومة وفى المدى بمنعها من التعرض لأي قانون صدر قبل بدء فى العمل البرلماني.

مما يجعل السلطة التشريعية سائرة فى فلك السلطة التنفيذية ويخل بمدأ الشعب مصدر السلطات و الفصل بين السلطات, وإنطلاقا من واجبنا كجمعية تحمل شعار الحريات العامة , فإننا نرى عدم جدوى المشاركة فى الانتخابات البرلمانية إلى حين إعطاء السلطة التشريعية كامل صلاحياتها الدستورية.

وهذا البيان لا يقلل من شأن من إتجه إلى المشاركة فالحياة السياسية هى التوافق بين لآراء فى مسار ديمقراطى سليم خطه عظمة الملك لخلق حراك سياسي من أجل مستقبل أفضل للوطن والمواطن.

رئيس مجلس الادارة

رسالة علماء الدين حول الوضع

بعث اكثر من اربعين من علماء الدين في البحرين رسالة الى كل من الشيخ عيسى أحمد قاسم، الشيخ حسن نجاتي، السيد عبدالله الغريفي يطالبونهم فيها باتخاذ موقف بمقاطعة انتخابات اكتوبر ذكروا فيها عددا من الاسباب لمثل ذلك القرار من بينها: الانقلاب على الدستور و ميثاق العمل الوطني و إلغائهما من طرف واحد، والتنصل عن التعهدات والوعود التي قطعت للشعب، فرض دستور جديد يفتقر للتأييد الشعبي، الاستمرار في نهج التمييز الطائفي السياسي و تكريسه بشكل واضح وجلي، وضع الأقفال المحكمة أمام اي عملية تغيير من داخل المجلس المزمع إنشاؤه، الاستمرار في سياسة تغيير التركيبة السكانية للوطن الغالي، ما ستخلفه المشاركة في الانتخابات من استحقاقات و قيود تتعدى الجيل الحاضر إلى الأجيال القادمة. وانتهت الرسالة الى القول: «و على ضوء ذلك نحن الموقعون أدناه علماء و خطباء البحرين نأمل منكم اتخاذ ما يلزم».

اهتمام اعلامي بالمقاطعة

اهتمت وسائل الاعلام الدولية بقرار الجمعيات السياسية بمقاطعة انتخابات اكتوبر . وقد بثت محطة «الجزيرة» القطرية حلقة «الاتجاه المعاكس» لمناقشة القضية، وكذلك قناة «ايه. ان. ان». كما نشرت مجلة «المشاهد السياسي» موضوع غلاف حول ذلك. ومع اقتراب موعد الانتخابات يتوقع ازدياد الاهتمام بموقف المعارضة.، خصوصا انها تعني لتكؤ مشروع الملك.

الديمقراطية في البحرين : خيار وحيد و رؤى متباينة

لقد مرت دولة البحرين في فترة تعطيل الدستور بعدة أزمات سياسية و إجتماعية كادت تعصف بالمجتمع البحريني بشكل خطير ، بحيث شكلت لدى كل من الحكومة و القوى الوطنية القناعة الراسخة بأن خيار الديموقراطية هو الخيار الوحيد القادر على إخراج البحرين من سلسلة الأزمات تلك

المشكلة تكمن في اختلاف الرؤى حول شكل هذه الديموقراطية و حجمها فالقوى الوطنية ارتأت الديموقراطية الكاملة كمقدمة لمجموعة من الاصلاحات على كافة المستويات ، إصلاحات من شأنها أن تعيد ترتيب المجتمع من جديد و تساهم في رفع مشكلة العاطلين عن العمل و تقليص الفوارق الطبقية و الطائفية السياسية سواء في الدوائر السياسية أو في تعيينات الوزراء ووكلاء الوزارات و توفر فرص العيش الكريمة لكافة المواطنين عن طريق تطبيق مبدأ المحاسبة الشعبية فيما يتعلق بالمال العام و أملاك الدولة و تفتح الابواب أمام الحريات التي تم تعطيلها لفترة زمنية ليست بالقصيرة و تقف في وجه إي إخلال متعمد بالتركيبة السكانية عن طريق سياسة التجنيس الغير متطابقة مع واقع الحال في المجتمع البحريني ، و الأكثر من ذلك فإن القوى الشعبية كانت تتأمل أن تساهم الديموقراطية في محاكمة أجهزة الأمن المتهمة باختراقات في مجال حقوق الانسان و ما يصاحبها من تعويض للضحايا المتضررين الذي تعرضوا لعمليات تعذيب و نفي و ما إليه من هضم للحقوق الانسانية و حقوق المواطنة الطبيعية و الأهم من ذلك كله تحقيق المطلب الشعبي بإعادة إعمال دستور الدولة لسنة ٧٣ بشكل كامل دون تعطيل لأي مادة من مواده .

الرؤية الحكومية للديموقراطية و كما يظهر جليا من سير الأحداث تتباين بشكل كبير مع الرؤية الشعبية ، فالرؤية الحكومية كما يبدو لازالت محكومة بموروثات النظام السياسي السابق و هي تميل إلى رؤية ديموقراطية منقوصة و نظام يختلف عن النظام السابق من حيث الشكل أكثر منه من حيث المضمون ، وما يؤكد هذا المنظور الحكومي للديموقراطية ما حدث من إلغاء لدستور٧٣ بقرار ملكي و رفض الحكومة الإلتزام بالآلية الدستورية لتغيير الدستور مما يعني انفراد الحكومة بهذا التنقيح دون أدنى مشاركة شعبية في الرأي ، تنقيحا من شأنه أن يحد العملية الديموقراطية بقوانين تخل بعدالة التمثيل النسبي في مجلس الشورى سواء من حيث تعديل الدوائر الإنتخابية بشكل لا يتطابق وما هو موجود على أرض الواقع أو من حيث كون المجلس مقسما إلى قسمين متساويين و يكون للأعضاء المنتخبين نفس عدد الأعضاء المعينين هذا بالاضافة إلى الرغبة الواضحة للحكومة بالابقاء على ملفات التعذيب و الضحايا المتضررين مغلقة و اعتبارها جزءا من الماضي الذي يجب نسيانه مما يحطم الآمال العريضة و المبررة التي بنتها القوى الشعبية ، و وجود بعض المحاولات لتغيير التركيبة السكانية عن طريق السماح بازدواج الجنسية في وقت لا تحمل فيه فئات كبيرة من الشعب البحريني الجنسية البحرينية ، كما أثار قرارالحكومة بإغلاق مواقع بعض المنتديات البحرينية على شبكات الانترنت ردود فعل عنيفة و مشككة في مدى جدية الحكومية في دفع الحركة الديموقراطية في البحرين إلى مستوى الطموح

هذه الاجراءات خلقت من جديد الأرضية الخصبة لتفاقم مشكلة أزمة الثقة بين الحكومة و القوى الشعبية و التي كان من المفترض أن يكون الخلاص منها الخطوة الأولى في طريق الاصلاحات الطويل و الشائك ، و دفعت قوى المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات المزمع عقدها في شهر أكتوبر القادم كنتيجة لإحساسها بإن الوعود الكثيرة التي قطعت من قبل الحكومة في فترة إقرار الميثاق لم يكن المراد منها سوى تحقيق الرغبة الحكومية في تحصيل أكبر قدر من الموافقة على الميثاق لا الرغبة الحقيقية في الاصلاح علما بأن ائتلاف الجمعيات المقاطع للإنتخابات (جمعية الوفاق الإسلامية جمعية العمل الوطني جمعية التجمع القومي الد!

يموقراطي و جمعية العمل الإسلامي) تعتبر من أكبر الجمعيات السياسية ثقلا في المجتمع البحريني و هي ذات الجمعيات التي كانت في موقع المعارضة طوال فترة الحل ، أي بمعنى آخر لم يختلف الوضع اليوم كثيرا عما كان عليه في سنوات الاختناق السياسي

و على الرغم من محاولة الحكومة البحرينية التقليل من أهمية هذه المقاطعة إلا إنها في الواقع تفتح الباب لاحتمالات سير الأحداث نحو أزمة سياسية جديدة تنذر بفشل ما يسمى بالمشروع الإصلاحي برمته و بقاء المجلس الجديد مجرد شكلية لا تعبر عن الطموح الشعبي و تطلعاته الإصلاحية و ستدفع بالبحرين إلى عنق الزجاجة التي كانت على وشك الخروج منه

بيان حول قرار وزارة الداخلية بالغاء ندوة الاربعاء

أقدمت وزارة الداخلية على إبلاغ ادارة نادي العروبة بالغاء الندوة المزمع اقامتها يوم الاربعاء ١٨ سبتمبر والتي سيشارك فيها ممثلون عن الجمعيات السياسية الداعية الى عدم المشاركة في الانتخابات، بعنوان حوارات حول الانتخابات النيابية القادمة، دون تقديم الاسباب الموجبة لذلك.

إننا نأسف لتدخل وزارة الداخلية في شأن ليس من اختصاصها، خاصة بعد الغاء مرسوم بقانون تدابير أمن الدولة، وتبعية الاندية الى مؤسسة الشباب والرياضة.

ونرى بأن هذا القرار يتعارض كلية مع حرية التعبير والكلمة وحق الجمعيات السياسية في عقد الندوات وتوضيح موقفها حيال عملية الانتخابات بأساليب سلمية وحضارية ، بعيدة عن أي شكل من أشكال العنف والعنف المضاد.

إن هذا القرار الخاطئ الذي اتخذته وزارة الداخلية يأتي بعد أيام قليلة من اللقاء التاريخي الذي عقدته الجمعيات السياسية مع صاحب العظمة والذي أكد عظمته، خلاله، للجميع بحقهم في التعبير واتخاذ الموقف الذي يرونه مناسباً، وفتح كافة مجالات التعبير أمام الجميع، والسماح للجمعيات السياسية بالمشاركة النشطة في الحملة الانتخابية.

ان قرار الإلغاء خاطئ ، ونقدر للمسؤولين تراجعهم عن القرار، حيث اتفقنا مع ادارة نادي العروبة على عقد الندوة يوم السبت القادم، حرصاً منا على تواصل الحوار بين الجمعيات السياسية وقوى المجتمع، كما نؤكد على أهمية الحوار وضرورته في هذه المرحلة بين الجمعيات السياسية والاخوة المسؤولين بعيداً عن قرارات المنع واساليب أمن الدولة التي ألحقت ابلغ الاضرار بالبلاد والشعب.

اننا نطالب بعدم التسرع في اتخاذ القرارات الخاطئة التي يتم العودة عنها بعد اتضاح سلبياتها، وعدم تجاوز البعض لصلاحياته، ونؤكد على ضرورة توسيع دائرة النقاش، في كل الاندية والجمعيات المهنية والنفع العام، لما فيه مصلحة الحكم والقوى السياسية، لتكون كافة الامور واضحة، ولتعزيز النهج الديمقراطي الذي ترتكز عليه المسيرة الاصلاحية التي يقودها صاحب العظمة، الذي أكد على عدم التراجع عن المكتسبات التي حققتها البلاد.

جمعية الوفاق الوطني الاسلامية / جمعية العمل الوطني الديمقراطي

جمعية التجمع القومي الديمقراطي / جمعية العمل الاسلامي (تحت التأسيس

لماذا المقاطعة..؟

د. سامي ناصر خليفة

إعلان الحركات الشعبية الكبرى والقوى الوطنية الفاعلة في البحرين دعوتها الشعب هناك لمقاطعة الانتخابات البرلمان المزمع عقدها في أكتوبر المقبل، ودعوتها لكافة الفعاليات الشعبية لإعلان المقاطعة، يستحق الوقوف أمامه وقراءته بتأن وحكمة. فما الذي يجعل قوى شعبية سياسية ودينية ذات وزن شعبي من العيار الثقيل جدا وذات سجل تاريخي في النضال من أجل احترام الدستور وعودة المجلس الوطني المنتخب، ما الذي يجعلهم يقاطعون الانتخابات البرلمانية التي تمثل المطلب الأساس في معارضتهم السابقة للنظام؟! وما الذي يجعل رموز شعبية لها تاريخها العريق وثقلها الاجتماعي وحضورها السياسي أن تقاطع العمل النيابي، وقد كرست جل حياتها في الفترة الأخيرة لتدافع عن عودة الحياة البرلمانية في البحرين؟!

الخطوات التي قامت بها الحكومة منذ إعلان موعد الانتخابات، نجد أنه لا يمكن أن تفسر إلا كونها محاولة لتكريس الهيمنة على نتائج الانتخابات القادمة، من خلال سلسلة من الإجراءات جاءت خارج رحم دستور البلاد، بل كانت تمثل تطاولا صريحا على مقدرات الأمة ومكاسبها الدستورية، خصوصا وأن الحكومة تعلم علم اليقين حالة التأييد الشعبي العارمة للقوى الشعبية والتي ترجمتها نتائج انتخابات المجلس البلدي الأخيرة رغم العراقيل التي وضعت أمامها.

وأحسب أن خطوات الحكومة البحرينية التي جاءت خارج رحم الدستور لم تأت إلا لضمان عدم إلغاء أي مجلس جديد – يأتي بعيدا عن سيطرتها – كافة القوانين والإجراءات التي صدرت في غياب البرلمان المنتخب وفقا لدستور ١٩٧٣، ولإيقاف فتح تحقيق شامل في قضايا التعذيب والقتل خارج القانون التي حدثت خلال الحقبة ما قبل الانفتاح السياسي مع ملاحظة أن مشاركة القوى الشعبية في الانتخابات البرلمانية بشكلها الحالي يعني القبول بمواد الدستور الجديد المفروض قسرا واعترافا به وقبولا ضمنيا بإلغاء دستور ١٩٧٣ الشرعي، خصوصا وأن رضوخ الحكم للإرادة الشعبية لم يأت إلا بعد صمود الانتفاضة الشعبية في الداخل والخارج والتزامها بمطالب دستورية محددة، هذا الصمود الذي كان مدعوما من قبل ضغوطا دولية وإعلامية تراكمت على نظام الحكم واضطرته للرضوخ والقبول بالإصلاحات ولثقتنا بقادة التحرك الشعبي الذين أثبتوا أنهم على قدر كبير من المسؤولية عندما تناسوا جروح الماضي وارتقوا إلى مستوى المسؤولية ناظرين إلى المستقبل بطموح داعمين الانفتاح السياسي ومسيرة الإصلاح التي جاءت في ميثاق العمل الوطني. لتلك الثقة نجد أنه من الضروري أن تعيد الحكومة حساباتها، خصوصا وأن القوى الشعبية باتت!

في ظل الظروف الجديدة مغيبة تماما عن رسم القرار السياسي في البلاد، بل أصبح من الواضح أن الحكومة ومن خلال قراراتها وتغطية وسائل إعلامها تتعمد تجاهل تلك القوى الشعبية غير عابهة بما يحمل هذا التجاهل من تبعات.

بيان الجامعيين العاطلين عن العمل

في خطوة مجددة اعتصم الخريجون الجامعيون العاطلون عن العمل أمام مبنىً الحكومة في صباح الأحد الثامن من سبتمبر ٢٠٠٢ م ، وقد استأنف الخريجون العاطلون هذه الخطوة السلمية بعدما تصاعد مشاعر الإحباط والشعور العام بالضياع واللا جدوى ، وبعد أن أدركوا أنّ أزمة البطالة لم تُدرس باعتبارها أزمة مصيرية وتهدّد أعداداً كبيرة من المواطنين بالتفكك الاجتماعي .

وإدراكاً من الخريجين العاطلين بسعة صدر سمو رئيس الوزراء وتعاطفه الأبوي مع أبنائه في أزمتهم الخانقة ؛ فقد تعجّلت خطوة الذهاب إلى ديوان سموه ، وعرض هموم العاطلين بين يديه والتباحث حول الشجون التي تعترض تحريك هذا الملف بالسرعة المطلوبة ضمن لجنة التظلمات .

وقد استقبل سموه وفد الخريجين العاطلين برحابة صدر ، وبحفاوة بالغة كما هي عادته . حيث عبّر في لقائه مع الوفد عن بالغ اهتمامه بقضية بطالة الجامعيين ، وحرصه الشديد على تيسيرها وتذليل أسبابها . كما أبدى سموه عزمه على متابعة ملف المتظلمين المقبول تظلمهم بشكل شخصي ، إيماناً منه بعدالة قضيتهم ، ورغبة في توفير فرص العيش الكريم لأبنائه المواطنين الذين لا تنقصهم إلا الفرص العدالة في خدمة الوطن وبناء المستقبل . ومن الجيد أنّ أمين عام مجلس الوزراء ورئيس لجنة التظلمات الدكتور ياسر الناصر ؛ قد أظهر مشاطرته لسمو رئيس الوزراء في الروح الإيجابية والصدر الرحب . فقد أكّد على استمرارية اللجنة الرامية إلى مدارسة شكاوى وتظلمات الخريجين ، أملاً في إيجاد الوظائف التي تليق بمؤهلاتهم الجامعية وتحفظ حقوقهم الوطنية .

وفي هذا الإطار ؛ فإن الوفد الممثل للخريجين العاطلين لا يسعه إلا أن يقدّم جزيل الشكر والتقدير لسمو رئيس الوزراء على حفاوة الاستقبال الكريم ، وعلى اهتمامه المتواصل بهموم أبنائه الجامعيين وثقته بولائهم الحقيقي لهذا الوطن المعطاء . كما يسعد الوفد أن يقدّم شكره إلى كلّ العاملين في ملف البطالة الجامعية خاصة الدكتور ياسر الناصر ، رئيس لجنة التظلمات ، الذي سعى لبذل جهود قيمة من أجل دراسة تظلمات الخريجين وتيسير توظيفهم .

وفي اللقاء المذكور ؛ اجتهد وفد الخريجين العاطلين من أجل عرض المطالب المطروحة في لقاءات سابقة ، والمتمثلة في استكمال القائمة النهائية للمتظلمين الذين قُبل تظلمهم والبالغ عددهم (٤٧٧) تظلماً . وقد قدّم الوفد قائمة بأسماء المتظلمين المقبول تظلمهم ، والذين لم يحالفهم التوظيف في الأسابيع القليلة الماضية . وتسلّم سمو رئيس الوزراء هذه القائمة وأعداً بمتابعتها شخصياً والنظر إليها بعين الجد والاعتبار ، رغبة في تقليص حجم البطالة الجامعية ، وتأكيداً على بحرنة الوظائف في هذا القطاع الهام لما له من دور فاعل وإيجابي في حلّ هذه المشكلة . ولتأكيد هذا الأمر ؛ فقد سلّم الوفدُ سمو رئيس الوزراء رسالة خطية تتضمن المطلب السابق الخاص باستكمال قائمة المقبول تظلمهم ، ومطلباً آخر يتعلق بضرورة إيجاد الحل النهائي والعادل للمتظلمين الذين لم تُقبل تظلماتهم ، وتمّ في هذا السياق عرض بعض الوسائل والاقتراحات الكفيلة بذلك كإعادة الامتحان والمقابلة لمن لم يجتازهما بنجاح . والعمل على إعداد برامج تأهيلية في تخصصاتهم الجامعية ، وتوفير الدورات المساعدة على تحسين مستوياتهم بما يحقق متطلب التوظيف وإلحاقهم بمدارس البلاد . كما طُرح اقتراح فتح باب !!

لتدريب الوطني للمساهمة في رفع كفاءة الخريج الجامعي في تخصصه العلمي وتزويده بالمهارات الإدارية والتدريسية اللازمة .

وفي حين يأمل الوفد أن يُحقق هذا اللقاء ثماره المرجوة ، وأن يساعد على إيجاد دفع أسرع وتحريك جاد لملف البطالة في أوساط الخريجين الجامعيين ، ومع شعورنا بالجو الإيجابي والتواصل الجيد مع المسؤولين وإمكانات الحوار معهم حول أفضل وأكرم الحلول ؛ فإننا نأمل من الجميع ، في الحكومة وفي أوساط الخريجين العاطلين ، تكثيف مساعيهم المخلصة من أجل إبداع الوسائل العملية الكفيلة بإنهاء مأساة بطالة الجامعيين ، والخروج النهائي من هذه الأزمة التي يُخشى أن تمتد آثارها وانعكاساتها السلبية لتشمل نواحي مختلفة من المشاعر والعواطف .

لجنة دعم المدرسين العاطلين عن العمل

E-mail:jobless_teachers@hotmail.com
Web site: http://teachers.0catch.com
9/9/2002م

تطورات ايجابية .. لكن ما زالت قضايا معلقة

تلقينا ببالغ الفرح حصول العديد من المواطنين في الايام الاخيرة على الجنسية البحرينية. وكذلك اتخاذ الاجراءات لمنح المزيد من المستحقين خلال الايام القادمة. وهؤلاء من بين ٤٢٥ شخص ممن تم اعلا ن اسمائهم سابقا وتأخرت قضاياهم، ومنهم ايضا ٢٥ عائلة ممن رجعوا الى البحرين نتيجة العفو العام في بداية العام ولكنهم بقوا دون تسوية اوضاعهم القانونية، اضافة الى العديد ممن احتوتهم قوائم الاسماء التي تم رفعها الى المسؤولين في الدولة. كذلك فقد اتصلت السلطات

بالمحرومين من الجنسية ممن صدرت بحقهم احكاما متصلة بالاحداث الماضية، باستثناء الاخ السيد محمدرضا مرتضى والذي ينشط هو وزوجته في لجنة المحرومين من الجنسية.

من ناحية اخرى، فقد ازداد الأمل بعد عودة ملك البلاد من الجمهورية الاسلامية، بتنفيذ الارادة الملكية بعودة المتبقين في المنفى، ومن ثم منحهم الجنسية البحرينية اسوة ببقية المواطنين البدون الذين تم وضع نهاية لمحنتهم ومنحهم حقهم في الانتماء الى البلد الذي لم يعرفوا موطنا غيره. والى جانب المبعدين الذين لا يزالون في جمهورية ايران الاسلامية هناك أكثر من عشر عائلات من المحرومين من الجنسية الذين لا يزالون يعيشون في المنفى في بعض البلاد العربية والاوربية.

واننا اذ نحيي هذه الخطوات المباركة، نتمنى أن يغلق فعلاً ملف المبعدين والبدون، والذى ما كان بالامكان معالجته بالوسائط والقوانين التي تنتمي الى العهد السابق، وانما بقرارت سياسية حكيمة من قيادة البلاد العليا، والتي جاءت ملبية للمتطلبات الانسانية والقوانين الدولية وحقوق الإنسان .

لقد طال امد المعاناة بهؤلاء المواطنين المبعدين والبدون لعقود طويلة حتى كاد اليأس والاحباط أن يسيطر عليهم، ولكن الجهود التي تم بذلها خلال السنوات العشر الاخيرة من قبل اصحاب القضايا انفسهم ونشطاء حقوق الإنسان من البحرينين وغيرهم، وكذلك السعي الحثيث من قبل بعض النشطاء ورجال الدين والشخصيات خلال العامين الماضيين، كل ذلك قد اثمر في ظل التغييرات الأخيرة التي شهدتها البلاد في العهد الجديد. ولا ننسى طبعا أن نرحب بالاشخاص الذين انضموا مؤخرا للتحرك على موضوع الجنسية وشكلوا لجنة باحدى الجمعيات تقوم بالاتصال بالمسؤولين، فالقضية بحاجة لجهود الجميع .

ان التحركات والاعتصامات التي قامت بها لجنتنا، كانت احدى مظاهر بزوغ عهد الحريات، ووجود الأمل بالقيادة السياسية العليا، واليأس من القنوات الادارية التي مازالت تعيش بعقلية الماضي. واننا نناشد المسؤولين بالبلاد أن لا يتم استثناء ومعاقبة اصحاب القضايا الذين تصدوا للعمل في هذه القضية، ذلك ان غرضهم الوحيد هو المساهمة في حلها باسرع وقت ممكن .

١٦ سبتمبر ٢٠٠٢

لجنة المحرومين من الجنسية

ليلى دشتي منسقة اللجنة هاتف:

تحية عاشقة لأرض أوال

تيهي بمجدك يا أوالُ فالمجد تصنعه الرجالُ
تيهي على شفة الزمان فإنك (السحر الحلال)
هبة الاله على الوجود ومن سلافتك الثمال
غنى بدوحتك الربيع وأينعت فيك الظلال
أنت الرغيف إلى الضعيف وذخره أنت المآل
وعلى جبينك غرة في كل قافية تقال
في كل ذرة تربة سر تعانقه التلال
سر تنوء به الثقال وتنحني منه الجبالُ

أنا طرفة ابن العبد تلهمه الطبيعة والجمال
قد جاء من نبت الدهور فأعشبت منه الرمال
وأنا الدمستاني رو عة شعره خمر يدالُ
حكم تسطرها الطروس وفي غدائرها زلال
في كل شطر حكمة للشرح ضاق لها مجال

أهواك يا ارض النخيل وهاجني منك ابتهال
صلت غدائرك الندية وانتشى فيك الغزال
قسماتك البكر التي سكرت ولازمها الدلالُ
لازال وقع نشيدها ثمرا تداعبه الغلال

بحرين أنت مقاصد الغرباء إن شدت رحال
تاريخك الأمد البعيد لسحقه عجزت صقال
شرفت به تلك الوهاد وفاخرت فيه الرجال
تلك النفوس الزاخرات لها مع الموت احتفال
العاديات إلى الخلود لها انتشاء واختيال
الموريات من الدما لهبا وجاحمه اشتعال
القادحات زنادها شرفا إلى شرف ينال
المهدرات دماءها حتى تعانقها النبال
لغة من الفخر المجيد لها مع الزمن اتصال

وطني الذي بترابه تسمو العقيدة والنضال
نهشتك أوبئة الزمان وغالك الداء العضال
جمدت تضاريس الشتاء وديس من عرض حجال
فإلام تصبر والأسى سيل تخر له الجبال
بحرين ياوهج الحقيقة إن هنا عز السؤالُ
يا موطنا في ظله تسمو العباءة والعقال
إني بعشقك باذل دما يقدمه القذال
أمضيت كالمأسور فيك وشاقني منك اغتيال
من يغرف البحر الأجاج يموت فيه ولا ينال

والشعب تعرفه السما وله من النجم الخلال
أبناؤك الغر الكرام هم السلام هم النضال
عمش العيون من البكاء لهم على الله اتكال
ذبل الشفاه من الدعاء لهم بروعته ابتهال
وتوسموا شرف الجهاد وأشرقت منهم خصال
جيل من الركب المقدس عنده يسمو النزال
يسعى لنيل مرامه وله مع الأمل اتصال

مهد الطفولة والهوى غض له بدمي انثيال
في كل ركن خلدت قصص بها عبث الخيال
البحر يسحرني هواه وشطه حتى الرمال
والمنزل المهجور يجذبني إليه ولايزال
ذكرى من الأمد البعيد تشابكت فيها السلال
وتداخلت لبنائها جمل يطول بها المقال
وطني إليك تحيةالعشاق لاطفها الشمال
وسقتك غادية رياح الحب وانعقد الهطال

للمجد طلعتك التي كالبدر حان له اكتمال
كم لامني العذال فيك وقد علا منهم جدال
قالوا عشقت خرائبا جرداء حطمها الزوال
فأجبتهم إني نبات الأرض تفرعني التلال
أهوى التراب وإن به موتي وإن نزل القتال
تهواه نفسي كلما ديست كما ديس النعال
سمقت وبين عيونها عشق تترجمه الفعال